Testing The Causal Relationship Between Imports And GDP In Syria

Dr. Mohammad Ma'en Dayyoub*
Ali Hasan**

(Received 5 / 1 / 2020. Accepted 3 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the relationship between imports and the gross domestic product in Syria, through the use of the Granger causality to determine the direction of the relationship in the short run, testing the co-integration and error correction model to detect the relationship in the long run, using the annual data obtained from the Central Bureau of Statistics during the period(1975 - 2017) .

The results of the co-integration test and the error correction model showed a bidirectional relationship between gross domestic product and imports, that is, there is a positive mutual effects between imports and gross domestic product in the long run.

The result of Granger's test of causality in the short term showed that there is a unidirectional causal relationship that goes from imports to gross domestic product, meaning that changing imports leads to changing gross domestic product, but the opposite is not true.

The results also showed an increase in the average tendency to import, and this indicates the importance of imports in the Syrian economy and the depth of its dependence on the forign market to obtain its needs, whether consumer or investment, and the fails of the import substitution policy, This was evidenced by the war period, when many products were scarce in the Syrian market, which was reflected in the increase in their prices.

Key words: Gross domestic product, Imports, Co-integration, Granger causality, ECM.

*** Professor, Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia ، Syria.**
****Postgraduate Student , Department Of Economic And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

اختبار العلاقة السببية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في سورية

الدكتور: محمد معن ديوب*

علي أسعد حسن**

(تاريخ الإيداع 5 / 1 / 2020. قُبِل للنشر في 3 / 6 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في سورية، من خلال استخدام سببية جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، واستخدام نظرية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للكشف عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات في الأجل الطويل، وذلك باستخدام البيانات السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة (1975 – 2017) .

وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات، أي هناك تأثير إيجابي متبادل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

وأظهر اختبار جرانجر للسببية في الأجل القصير وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي إن تغير الواردات يؤدي لتغير الناتج لكن العكس غير صحيح.

كما بينت النتائج ارتفاع متوسط الميل للاستيراد وهذا يدل على أهمية الواردات في الاقتصاد السوري، وعمق اعتماده على السوق الخارجية في الحصول على حاجاته سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وعدم نجاح سياسة إحلال المستوردات، وهذا ما دلّت عليه فترة الحرب حيث لوحظ شح العديد من المنتجات في السوق السورية والذي انعكس بالارتفاع في أسعارها.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الواردات، تكامل المشترك، سببية جرانجر، نموذج تصحيح الخطأ.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مقدمة:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في البلدان النامية، هذا وينبع اهتمام هذه الدول بهذا القطاع من سعيها للتخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعانيه، ودفع عجلة التنمية ورفع تنافسية الاقتصاد، وإكسابه قوة ذاتية تضمن استمراره وصموده في ظل المنافسة العالمية المتأتية من الاقتصاديات المتقدمة.

حيث يساعد هذا القطاع الحيوي (في جانب الصادرات منه و الواردات) في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، وزيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية.

لكن ينظر العديد من الاقتصاديين إلى استراتيجية النمو المدفوعة بالتصدير باعتبارها حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية، وتقدّم العديد من الدراسات دعماً تجريبياً لفرضية النمو الذي تقوده الصادرات من خلال إظهار أن للصادرات تأثير إيجابي كبير على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتدعو لحماية الأسواق المحلية بالحواجز التجارية لتمكين الشركات المحلية الناشئة من النمو، متجاهلةً دور الواردات في تعزيز الإنتاجية والنمو، علماً أن الحماية قد تضر بالإنتاجية، و الصادرات قد لا تعزز التنافسية في حين يمكن للواردات أن تفعل ذلك، حيث أن قوة النشاط الاقتصادي تكمن في تحديد نوعية ونسبة الواردات، لما لذلك من تأثير كبير على مسار التنمية الاقتصادية، فيمكن للواردات أن تكون مصدراً لتمويل الجهاز الإنتاجي بالمواد الأولية الضرورية لسيره، وكذلك التجهيزات الرأسمالية التي تمكّن من زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، كما أنها تشكّل قناة مهمة لنقل التكنولوجيا والتعلم والابتكار.

وبالتالي تعتبر الواردات هامة وضرورية فهي قد تؤدي لزيادة الصادرات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تؤمّن بدائل منتجات المشاريع ضعيفة الكفاءة التي يكون استيراد منتجاتها أولى من إنتاجها، وفي هذا توفير للموارد وتوجيهها إلى قطاع آخر يكون تخصيصها فيه أمثل، فرغم كون الواردات تعتبر تسرباً، إلا أنها في هذه الحالة تعتبر حقناً بالنظر إلى الآثار طويلة الأجل على الجهاز الإنتاجي وتنمية الصادرات.

مشكلة البحث:

مما سبق نجد أنه يمكن للواردات أن تلعب دوراً محورياً في رفع معدل النمو المحتمل لإنتاجية الاقتصاد على المدى الطويل، إلا أنها من زاوية أخرى تشكل تسرباً وعبئاً على الاقتصاد، لذلك لابد الموازنة بين المنافع والتكاليف، بالشكل الذي يجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئاً عليها، وتبعاً لذلك تبرز لنا معالم المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

- ✓ ما هي طبيعة العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي؟
- ✓ ما هو اتجاه السببية في هذه العلاقة؟
- ✓ ما هو تأثير سياسة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي؟

أهمية البحث وأهدافه:

بالرغم من تعدد الدراسات الاقتصادية التي بحثت في العلاقة المتبادلة بين الواردات والنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية إلا أن هذه العلاقة لم تحظَ باتفاق عام، حيثُ اختلفت من دولة لأخرى تبعاً لظروف البلد المدروس ومنهج الدراسة المستخدم، وبسبب الخلاف النظري حول هذه العلاقة اتجه العديد من الباحثين إلى الدراسات التجريبية التي اختلفت نتائجها باختلاف ظروف البلد المدروس، لذا يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال محاولته تحديد طبيعة

واتجاه العلاقة بين الواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية بغية اختيار السياسات التجارية التي تتناسب مع الأهداف الاقتصادية للبلد.

ويهدف البحث لتحقيق ما يلي:

- ✓ توضيح العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي واتجاهاتها المحتملة.
- ✓ صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في سورية.

منهجية البحث:

تستند الدراسة في استخلاص نتائجها إلى أسلوبين:

الأول: تحليلي من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت لموضوع البحث وتحليل انعكاس تطور سياسة التجارة الخارجية السورية على الواردات.

الثاني: قياسي يعتمد على تحليل السببية بين الواردات و الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير و الطويل وذلك باستخدام برنامج $eviws10$.

متغيرات البحث: (الواردات:IM الناتج المحلي الإجمالي:GDP)

فرضيات البحث:

- ✓ تؤثر الواردات إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير.
- ✓ يؤثر الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً على الواردات في الأجلين الطويل والقصير .

حدود البحث:

تعمل الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2017–1975) والتي تم الحصول عليها من بيانات المجموعات الإحصائية والنشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.

المراجعة الأدبية والنقدية:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من دولة لأخرى، فبعض الدراسات وجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه إما من الواردات إلى الناتج أو العكس، وهناك دراسات أخرى وجدت علاقة ثنائية الاتجاه، وبعض الدراسات اعتمدت منهجاً أكثر تفصيلاً حيث درست الأصناف المختلفة للواردات وعلاقتها بالناتج، إلا أن مجمل الدراسات في هذا الحقل لم تُظهر نتيجة موحدة حول طبيعة العلاقة بين الناتج والواردات وفيما يلي استعراض للبعض من هذه الدراسات:

1. دراسة (مسغوني ،2005)

(علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001)

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين نمو الناتج المحلي وإجمالي الواردات في الجزائر خلال الفترة من 1970 حتى 2001 مستخدمةً سببية جرانجر، وقد توصلت إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من إجمالي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي إن نمو الناتج لا يسبب نمو الواردات في الجزائر.

2. دراسة ($Kim\ et\ al, 2007$):

(هل يمكن أن تكون الواردات مفيدة للنمو الاقتصادي؟ بعض الأدلة من جمهورية كوريا)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه السببية بين متغيرات التجارة الخارجية والناتج المحلي في كوريا وذلك خلال الفترة من 1980 حتى 2003 ، وتوصلت إلى أن كل من الواردات السلعية الاستهلاكية والرأسمالية تؤثر إيجاباً على الناتج، في حين أن الواردات من السلع الخام لم تظهر تأثيراً على الناتج، كما أشارت إلى أنه يمكن لتحرير الواردات أن يقدم مساهمة إيجابية وهامة في النمو والتنمية.

3. دراسة ($U\check{G}UR, 2008$):

(الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا: تحليل VAR)

قدمت هذه الدراسة اختباراً تجريبياً للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومختلف فئات الواردات في تركيا (السلع الاستثمارية – المواد الخام – السلع الاستهلاكية – السلع الأخرى) باستخدام تحليل VAR متعدد المتغيرات، وأظهرت النتائج العملية علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي و كل من استيراد سلع الاستثمار و سلع المواد الخام. علاوة على ذلك، لا يوجد سوى علاقة أحادية الاتجاه تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى كل من استيراد البضائع الاستهلاكية واستيراد البضائع الأخرى.

4. دراسة (Ashraf et al, 2011)

(تحليل العلاقة السببية بين الواردات والنمو الاقتصادي لباكستان)

اختبرت هذه الدراسة فرضية الواردات تقود النمو في باكستان خلال الفترة 1970– 2008، باستخدام سببية جرانجر وتوصلت لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين واردات المواد الكيميائية و الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بين واردات الآلات والناتج المحلي الإجمالي.

5. دراسة (عبد الرحمن، 2014)

(تأثير الواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990–2010)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من واردات المواد الخام والتجهيزات الصناعية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي وأن الواردات تتعدل نحو قيمها التوازنية خلال 6 أشهر تقريباً.

6. دراسة ($EBRAHIMI, 2017$)

(تحليل لعلاقة الواردات والنمو الاقتصادي في إيران)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في إيران خلال الفترة من 1961 حتى 2010 باستخدام التكامل المشترك وقد توصلت لوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الواردات في حين أن الواردات لم تظهر أي أثر على الناتج.

7. دراسة (اسماعيل، 2018)

(قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية)

ناقشت هذه الدراسة فعالية الواردات حسب طبيعة استخدامها (استهلاكية، وسيطة، رأسمالية) ودورها في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة (1990 –2011) ، حيث بينت أن العلاقة بين الواردات الرأسمالية والناتج كانت طردية، بينما كانت العلاقة عكسية مع كل من الواردات الوسيطة والاستهلاكية، وبشكل عام كانت العلاقة ضعيفة بين الواردات والناتج، ومن ضمن النتائج الأخرى التي أشارت لها الدراسة أن سياسة بدائل الواردات لم تستطِع تغيير تركيبة الواردات لناحية تقليل نسبة الواردات الاستهلاكية.

8. دراسة (الرفاعي وآخرون، 2020):

(دراسة تحليلية لأثر الواردات السورية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1995-2017)

تناولت هذه الدراسة أثر الهيكل النوعي للواردات على النمو الاقتصادي في سورية وتوصلت إلى أن الواردات من المواد الخام ومن السلع الوسيطة احتلت مرتبة الواردات الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب على سورية في حين كانت الواردات من المواد المصنعة والسلع الوسيطة هي الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب.

الإطار النظري للبحث:

لم تحظَ العلاقة بين الواردات والنمو، بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به العلاقة بين الصادارت والنمو، وذلك نتيجة التركيز على سياسة إحلال الواردات دون إعطاء أهمية للبحث في السبل الكفيلة بالاستفادة منها كعامل محفز للنمو دون إحلالها، حتى أصبح مقياس النجاح في المعاهدات التجارية يتمثل في إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أسواق التصدير الجديدة، بينما يعتبر فتح الأسواق المحلية خطراً على الاقتصاد المحلي. (Treasury,2004,6)

إلا أن العديد من الاقتصاديين القدامى والمعاصرين أمثال رودريك ($Rodrik$) و دونالد بودرو (Donald Boudreaux) وغيرهم ينظرون للمستوردات كأحد دعائم النمو الاقتصادي، بل إن الكثيرين منهم يرون أن أهمية الصادرات كمصدر للنمو نابعة من كونها وسيلة لزيادة المقدرة على الاستيراد.(الكواز،2008، 7)

1. الواردات كمحدد النمو:

تلعب الواردات دوراً مهماً في النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لبناء القاعدة الصناعية اللازمة للنهوض بالاقتصاد المحلي، ولذلك فإنه للحصول على كامل المقدرة الإنمائية لا بد من ضمان الحد الأدنى من المستوردات (السلع الرأسمالية والوسيطة) للحفاظ على مقدرة النمو الموجودة، والحصول على النمو الصناعي المطلوب، وخاصة في البلدان النامية التي تتسم باختلال هياكلها الإنتاجية وقصور المدخرات المحلية وقلة العملات الصعبة. (الرجوب،1997، 78).

لذا فإن معدل تكوين رأس المال في هذه الدول (النامية) مرتبط بمدى مقدرتها على استيراد السلع المذكورة، خاصة في المراحل الأولى للتنمية، حيث أن التجارة الخارجية تميل إلى أن تكون أسرع في نموها من الدخل في المراحل المبكرة من التنمية بسبب تزايد متطلبات برامج التنمية الى الواردات سواء من السلع الوسيطة والرأسمالية، أو من السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع مستوى الدخول الحقيقية للأفراد مع تقدم مراحل التنمية. (الرجوب،1997، 87)

هذا ويمكن تحديد أهم الآثار الإيجابية للواردات على النمو الاقتصادي بالآتي:(بوقرورة، 2015، 60)

1. تساعد المنافسة التي تخلقها الواردات في خروج الشركات المحلية الأقل إنتاجية من السوق، كما تحد من الاحتكار، و تعطي المزيد من الحوافز للابتكار بالشكل الذي يؤدي الى تحسين جودة المنتج مما يخلق شركات أكثر فاعلية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

2. يمكن أن تؤدي الواردات لنقل التكنولوجية الحديثة إلى البلد المستورد من خلال المنتجات المستوردة، مما يسمح بسد الفجوة التكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً.

3. تتيح الواردات فرصة الاستفادة من مصدر أرخص للخدمات (خبرات الحواسيب، الاستشارات المالية، والخدمات التجارية... وغيرها).

2. النمو كمحدد للواردات:

تؤكد الاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي أهمية عامل الدخل القومي كمحدد رئيسي للواردات، وأن ارتباطه بالواردات يكون طردياً غالباً، ويعلّل الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات، بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد، بمعنى آخر تتحقق هذه العلاقة إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك أو إذا لم يكن هناك إنتاج محلي بديل للسلعة، وفي هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب للسلعة نفسها، وبخلاف ذلك قد تكون العلاقة بين نمو الدخل والطلب على الواردات عكسية عند وجود سلع محلية بديلة نسبياً للسلع المستوردة، فمن الناحية النظرية يمكن أن تكون المرونة الدخلية للواردات سالبة، باعتبار أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي. (CHEELO, 2009, 20)

سياسة التجارة الخارجية السورية وانعكاسها على الواردات:

اتسمت المرحلة الأولى من الدراسة وحتى بداية الثمانينات بإدخال بعض المرونة على أنظمة الرقابة الكمية والإدارية وإتاحة مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارة وتمويل الصادرات والمستوردات وصاحبَ هذا الاتجاه الحد من تدخل الدولة في التجارة الخارجية حيث بلغ معدل نمو المستوردات بالمتوسط 7% خلال الفترة (1975–1980) بمعدل أعلى من نمو الناتج الذي بلغ بالمتوسط 5% خلال ذات الفترة.

إلا أنه ومع بداية الثمانينات سادت سياسة تدخل الدولة في التجارة الخارجية، مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة مع بعض الإصلاحات الجزئية في إطار سياسة اقتصادية ارتكزت على مبدأ الاعتماد على الذات، و على استراتيجية إحلال المستوردات وربط الاستيراد بالتصدير، وبهدف الوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي جرى تقييد الاستيراد ولم تعطَ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي أهمية من أجل بقاء النفوذ الأجنبي على الاقتصاد الوطني في أضيق الحدود (أحمد،2007، 46)، مما أدى لانخفاض معدل نمو المستوردات حيث بلغ بالمتوسط 2% خلال الفترة (1981–1988) وبمعدل أقل من معدل نمو الناتج الذي بلغ بالمتوسط 4% خلال ذات الفترة، وقد أدى ذلك إلى نقص مستلزمات الإنتاج وضعف القاعدة الصناعية المحلية، ولمعالجة ذلك تم البدء بسياسة جديدة للتجارة الخارجية السورية نهاية الثمانينات حيث تم استصدار العديد من القرارات التي تهدف إلى تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاتها بالإضافة إلى صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 لتحفيز رأس المال الوطني والعربي والأجنبي على الاستثمار حيث منح الراغبين بإقامة مشاريع استثمارية في سورية ميزات ضريبية، وتسهيلات إدارية، واستثناءات من أحكام التجارة الخارجية (هيئة تخطيط الدولة ، 2007 ، 292) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو الواردات والذي بلغ 3.5% بالمتوسط خلال الفترة (1990–1995) وخاصةً الواردات الرأسمالية (الآلات والمعدات ووسائط النقل ..) مقابل نمو للناتج بلغ بالمتوسط 7.7% خلال ذات الفترة.

إلا أن نهايات التسعينات شهدت انخفاضاً لقيم المستوردات بشكل عام وبخاصة من السلع الرأسمالية التي تدخل كمكوِن أساسي من مكونات رأس المال الثابت، ويعود ذلك إلى أزمة الركود التي أصابت الاقتصاد السوري، والتي تجلت بالإضافة إلى تراجع قيم العناصر المكونة لرأس المال الثابت في تراكم المخزون لدى مؤسسات القطاعين العام والخاص، وفي ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم نجاح سياسات التصدير، وفي انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية

المتاحة في المؤسسات الإنتاجية بشكل كبير (هيئة تخطيط الدولة ، 2005 ، 141) حيث انخفض متوسط نمو الواردات إلى -0.6% خلال الفترة (1996-2001) وانخفض متوسط نمو الناتج إلى 2.2% خلال ذات الفترة.

إلا أنه وبعد عام 2001 وفي إطار القرارات والمراسيم التي صدرت في إطار الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة والتي أدت إلى التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة نشاط القطاع الخاص وتحرير استيراد الكثير من السلع وتخفيض المعوقات غير الجمركية، حيث انخفض معدل التعرفة الجمركية حتى العام 2006 من 255% إلى 65% (صندوق النقد الدولي، 2006 ، 55) مؤدياً إلى طفرة كبيرة في حجم المستوردات ناتجة عن انخفاض الرسوم الجمركية بشكلٍ كبير (على السيارات مثلاً)، وقد ارتبط قسم من الواردات بحاجة خطوط الإنتاج المرممة جزئياً، أو المحدثة كلياً لتأمين حاجات التصدير السلعي التي فتحها القطاع الخاص مع العديد من الأسواق الخارجية، ولتلبية حاجة السوق العراقية المتعطش للإنتاج السلعي الغذائي والاستهلاكي من خلال تطوير كمية الإنتاج والاستيراد بهدف إعادة التصدير إلى السوق العراقية التي لا تحكمها فعلياً شروط التصدير ونسبة القيمة المضافة وشروط المنشأ المعمول بها ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (هيئة تخطيط الدولة ، 2007 ، 292)

إلا أن القفزة السابقة للواردات والتي فاقت نمو الناتج المحلي حيث بلغت بالمتوسط 7.8% خلال الفترة 2001-2010 مقابل نمو في الناتج 5% خلال ذات الفترة لم تكن في المستوردات الرأسمالية وإنما في زمرة المواد اللازمة للصناعة (رأسمال عامل وليس ثابت) كما أن العمليات الصناعية التي تدخل فيها هذه الواردات ليست عميقة، ومحدودة في قيمتها المضافة، بالإضافة لاستيراد سلع استهلاك جاهزة أو شبه جاهزة تحت زمرة مواد لازمة للصناعة لأسباب قد تتعلق بتفاوت الرسوم الجمركية ما بين سلع الاستهلاك النهائي والمواد اللازمة للصناعة. (هيئة تخطيط الدولة ، 2007 ، 295)

بينما شهد معدل نمو الواردات انهياراً كبيراً خلال فترة الحرب ليصل إلى -14.3 % خلال الفترة (2011-2017) نتيجة للعقوبات الخارجية على الاقتصاد السوري واقتصار الواردات على السلع الأساسية التي تم تأمينها من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية مع الدول الصديقة، والذي تزامن مع انهيار في معدل نمو الناتج المحلي (بلغ بالمتوسط -9.9 % نتيجةً للأعمال الإرهابية وخروج معظم المنشآت الإنتاجية من الخدمة وسيطرة الجماعات المسلحة على مناطق المواد الخام.

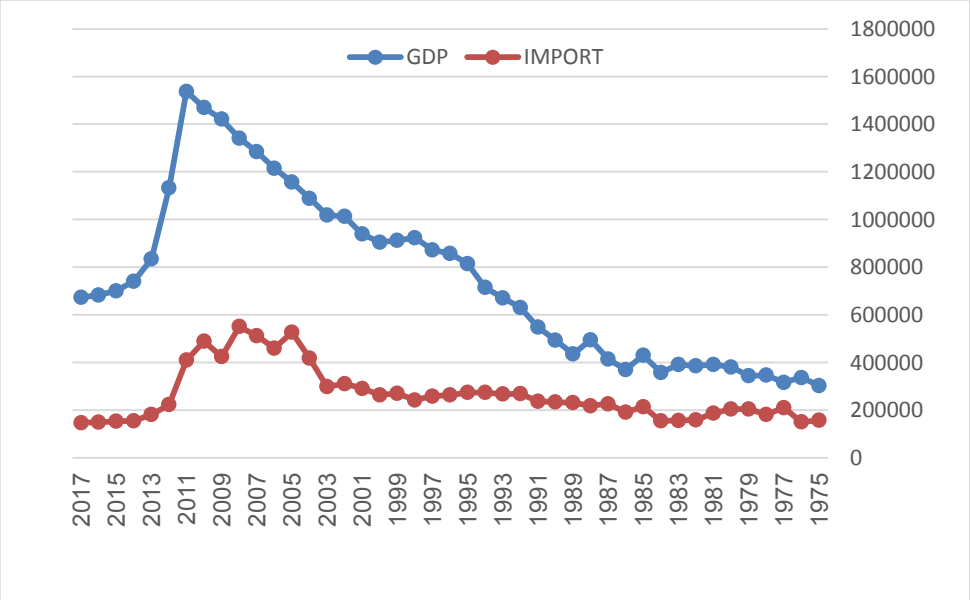

الشكل رقم 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي و الواردات السورية بأرقام 2000 الثابتة (مليون ل.س)

المصدر: بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة

الدراسة العملية:

لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات سيتم تحليل بيانات الاقتصاد السوري وذلك خلال الفترة (1975 –2017)[1] ، باستخدام منهجية تصحيح الخطأ ECM لِـ $Engle\ \&\ Granger$ والتي تعني أنه عند وجود تكامل مشترك بين متغيرين فهذا يعني إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، أي إمكانية إعادة توفيق سلوك أحد المتغيرين أو كليهما في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل. (شيخي، محمد.2011 ص289)

تطبيق النموذج :

اختبار الاستقرارية:

سنختبر استقرارية الواردات و الناتج المحلي الإجمالي ونحدّد رتبة التكامل لكل متغير على حدى خلال الفترة (1975 ،2010).

اختبار جذر الوحدة للواردات عند المستوى الأصلي:

عند إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية والقاطع معنوي عند مستوى دلالة 5% لذا تم اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع و بدون اتجاه عام وكانت النتائج كما في الجدول 1:

جدول رقم 1 اختبار جذر الوحدة للواردات عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.727818	0.0785
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج *eviews10*.

نلاحظ أن Prob =0.0785 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم بأن سلسلة الواردات غير مستقرة في المستوى الأصلي.

اختبار جذر الوحدة للواردات عند الفرق الأول:

عند اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن القاطع معنوي ومركبة الاتجاه العام غير معنوية عند مستوى دلالة 5% لذا تم اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع و بدون اتجاه عام وكانت النتائج كما في الجدول 2:

جدول رقم 2 اختبار جذر الوحدة للواردات عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.556759	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج *eviews10*.

1 تم الحصول على الأرقام من بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وبأرقام 2000 الثابتة.

نلاحظ أن $Prob = 0.0009$ وهي أصغر من 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة الواردات مستقرة في المستوى الأول.

اختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي:

عند اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن مركبة الاتجاه العام والقاطع غير معنوية عند مستوى دلالة 5% لذا تم اجراء اختبار جذر الوحدة بدون قاطع و اتجاه عام وكانت النتائج كما في الجدول 3:

جدول رقم 3 اختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-0.387543	0.5383
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج *eviews10*.

نلاحظ أن $Prob = 0.5383$ وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم بأن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة في المستوى الأصلي.

اختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول:

نختبر استقرارية الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه عام كون المعلمات غيرمعنوية فنحصل على النتائج المبينة في الجدول 4:

جدول رقم 4 اختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-3.884320	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج *eviews10*.

نلاحظ أن $Prob = 0.0003$ وهي أصغر من 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي مستقرة في المستوى الأول.

بعد أن تبين لنا استقرار السلسلتين عند المستوى الأول $I(1)$ نذهب باتجاه التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرين:

إذا كان هناك علاقة سببية بين GDP و IM فسوف يكون هناك متجه مشترك يربطهما معاً واكتشاف ذلك يتطلب تجميع خطي للمتغيرين GDP , IM تكون بواقي سلسلة التقدير فيه مستقرة عند المستوى $I(0)$

هذا ويعطى التجميع الخطي المذكور بإحدى الصيغتين : (جوجاراتي، 2015، 1059).

الصيغة الأولى: $GDP = \beta_1 + \beta_2 IM_t + u_t$

بأخذ البواقي $u_t = GDP - \beta_1 - \beta_2 IM_t$

اذا كانت $u_t \sim I(0)$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك.

وبتقدير العلاقة السابقة نجد أن : $GDP = 2.621.IM + 55943.47$

وعند اجراء اختبار جذر الوحدة لسلسلة بواقي تقدير لمعادلة بقاطع واتجاه عام كون المعلمات معنوية عند مستوى دلالة 5% كانت النتائج كما في الجدول 5:

جدول رقم 5 اختبار جذر الوحدة لسلسة بواقي انحدار الناتج المحلي الإجمالي على الوارات

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend, Lag Length: 3 (Automatic -based on SIC, maxlag=9)

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-4.038749	0.0154
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج *eviews10*.

نلاحظ أن $Prob = 0.0154$ وهي أصغر من 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى الأصلي.

وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات لذا ننتقل إلى نموذج *ECM*. (جوجاراتي، 2015، 1068).

نموذج تصحيح الخطأ *ECM*:

بما أن GDPو IM متكاملة تكامل مشترك فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ بالصيغة الآتية: $\Delta GDP_t = a_0 + a_1 \Delta IM_t + \pi \hat{u}_{t-1} + e_t \quad , \pi \prec 0$ (شيخي، محمد.2011 ص291)

وبتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن :

$$\Delta GDP = 0.79.\Delta IM_t - 0.229.\hat{u}_{t-1} + 7749.821$$

$$(0.0003) \quad (0.0001) \quad (0.462)^* \quad R^2 = 0.5$$

نلاحظ أن معامل $\hat{u}_{t-1} = -0.229$ وهو سالب ومعنوي لذا نقبل ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي ينص على أن الواردات تسبب الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل .

أي إن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة الزمنية السابقة تعادل 23%، أي عند انحراف الناتج في المدى القصير $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 23% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق $\frac{1}{0.229} \approx 4.37$ سنة لتصحيح اختلال التوازن إثر اي اختلال في الواردات.

الصيغة الثانية: $IM = \beta_1 + \beta_2 GDP_t + u_t$

بأخذ البواقي: $u_t = IM - \beta_2 GDPT - \beta_1$

اذا كانت $u_t \sim I(0)$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك.

و بتقدير العلاقة السابقة نجد أن : $IM = 0.259.GDP + 70785.66$

وعند اجراء اختبار جذر الوحدة لسلسلة بواقي تقدير لمعادلة بدون قاطع واتجاه عام كون المعلمات غير معنوية عند مستوى دلالة 5% كانت النتائج كما في الجدول 6:

جدول رقم 6 اختبار جذر الوحدة لسلسلة بواقي انحدار الواردات على الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: EM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-3.308530	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج *eviews10*.

نلاحظ أن $Prob = 0.0015$ وهي أصغر من 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى الأصلي.

وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي لذا ننتقل إلى نموذج *ECM*.

نموذج تصحيح الخطأ *ECM*:

بما أن GDP و IM متكاملة تكامل مشترك فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ بالصيغة الآتية: $\Delta IM_t = a_0 + a_1 \Delta GDP_t + \pi \hat{u}_{t-1} + e_t \quad , \pi \prec 0$

وبتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن :

$$\Delta IM = 0.416.\Delta GDP - 0.356.\hat{u}_{t-1} - 3078.967$$

$$(0.0000) \qquad (0.0067) \qquad (0.6406) \qquad R^2 = 0.39$$

نلاحظ أن معامل $\hat{u}_{t-1} = -0.356$ وهو سالب ومعنوي لذا نقبل ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي ينص على أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الواردات في الأجل الطويل .

أي إن الواردات تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة الزمنية السابقة تعادل 36%، أي إنها عندما تنحرف في المدى القصير $(t-1)$ عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 36% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t، بمعنى أن الواردات تستغرق $\frac{1}{0.356} \approx 2.8$ سنة للعودة إلى قيمتها التوازنية إثر اي اختلال في الناتج المحلي الإجمالي.

اختبارات التأكد من سلامة النموذج:

الصيغة الأولى:

$$\Delta GDP = 0.79.\Delta IM_t - 0.229.\hat{u}_{t-1} + 7749.821$$

اختبار Breusch–Godfrey :

نجري اختبار Breusch–Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي:

جدول رقم 8 اختبار Breusch – Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.589407	Prob. F(2,37)	0.2177
Obs*R-squared	3.322900	Prob. Chi-Square(2)	0.1899

المصدر: مخرجات برنامج eviews10.

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% وبالتالي لا يوجد ارتباط تسلسلي بين أخطاء نموذج ECM.

اختبار $ARCH$:

نجري اختبار $ARCH$ للتاكد من خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم 9 اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.838223	Prob. F(3,35)	0.0520
Obs*R-squared	7.631268	Prob. Chi-Square(3)	0.0543

المصدر: مخرجات برنامج eviews10.

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% وبالتالي النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين.

اختبار $Jarque - Bera$:

نجري اختبار **Jarque – Bera** للتاكد من أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي :

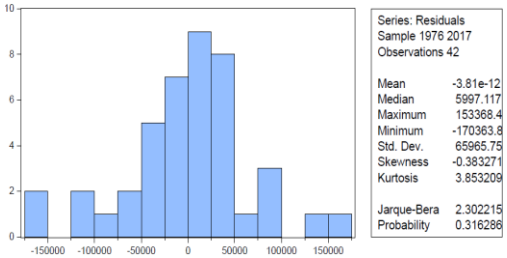

الصيغة الثانية:

$$\Delta IM = 0.416.\Delta GDP - 0.356.\hat{u}_{t-1} - 3078.967$$

اختبار Breusch–Godfrey :

نجري اختبار Breusch–Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي:

جدول رقم 10 اختبار Breusch – Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.473710	Prob. F(2,37)	0.6264
Obs*R-squared	1.048600	Prob. Chi-Square(2)	0.5920

المصدر: مخرجات برنامج eviews10.

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% وبالتالي لا يوجد ارتباط تسلسلي بين أخطاء نموذج ECM.

اختبار $ARCH$:

نجري اختبار $ARCH$ للتاكد من خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم 11 اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.457450	Prob. F(1,39)	0.1250
Obs*R-squared	2.430334	Prob. Chi-Square(1)	0.1190

المصدر: مخرجات برنامج eviews10.

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% وبالتالي النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين.

اختبار $Jarque - Bera$:

نجري اختبار **Jarque – Bera** للتاكد من أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي :

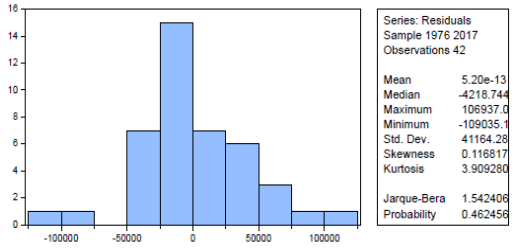

الشكل رقم 2 اختبار **Jarque – Bera**
المصدر: مخرجات برنامج *eviews*10.
نلاحظ أن قيمة الاحتمال أقل من القيمة الجدولية البالغة 2.302 وبالتالي بواقي نموذج تصحيح الخطأ تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 3 اختبار **Jarque – Bera**
المصدر: مخرجات برنامج *eviews*10.
نلاحظ أن قيمة الاحتمال أقل من القيمة الجدولية البالغة 1.542 وبالتالي بواقي نموذج تصحيح الخطأ تخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار العلاقة السببية بين الواردات و الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير:

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل وبالتالي فإن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، هذا ويعتبر نموذج جرانجر من أكثر النماذج شيوعًا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا له تكون X سببا في حدوث التغير في Y إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير Y تتحدد وفق القيم المبطأ للمتغيرين(Y, X) و يقوم هذا الاختبار على تقدير الزوج الآتي من الانحدارات : (جوجاراتي، 2015، 902)

$$\mathrm{GDP}_t = \sum_{i=1}^{n} \mathrm{a}_i IM_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j \mathrm{GDP}_{t-j} + u_{1t}$$

$$\mathrm{IM}_t = \sum_{i=1}^{n} \lambda_i \mathrm{IM}_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j \mathrm{GDP}_{t-j} + u_{2t}$$

وبتطبيق اختبار جرانجر على البيانات نحصل على النتائج المبينة في الجدول رقم 12 :

جدول رقم 11 نتائج اختبار جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause IMPORT	41	0.49804	0.6118
IMPORT does not Granger Cause GDP		4.72735	0.0150

المصدر: مخرجات برنامج eviews10.

بما أن $\text{prop} = 0.6118$ وهو أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض العدم العدم القاضي بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الواردات أي إن التغير في الناتج لا يؤثر على الواردات في الأجل القصير.

كذلك نجد أن $\text{prop} = 0.015$ وهو أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل القاضي بأن الواردات تسبب الناتج المحلي الإجمالي أي إن التغير في الواردات يؤثر على الناتج في الأجل القصير.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أ- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة تتعدل نحو القيمة التوازنية بنسبة تقارب 23% خلال واحدة الزمن المدروسة، أي إن الواردات تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي

في الأجل الطويل، كما بيّن اختبار جرانجر أن الواردات تسبب الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير أي إن التغير في الواردات يؤدي إلى التغير في الناتج في الأجل القصير.

وهذا بسبب اعتماد الاقتصاد السوري على الواردات لتأمين السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لبناء القاعدة الصناعية الضرورية للنهوض بالاقتصاد المحلي، حيث أن سورية كغيرها من البلدان النامية يرتبط فيها تكوين رأس المال بمدى مقدرتها على استيراد السلع المذكورة، خاصة في المراحل الأولى للتنمية مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الإنتاجية الناجم عن التحويلات التكنولوجية المتجسدة في واردات السلع الرأسمالية من البلدان المتقدمة، أما بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية فإن تأثيرها يعود إلى الضغوط التنافسية التي تخلقها مع الصناعات الوطنية.

ب- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الواردات، وهذه العلاقة تتعدل نحو القيمة التوازنية بنسبة تقارب 36% خلال واحدة الزمن المدروسة، أي إن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجاباً على الواردات في الأجل الطويل، بينما بيّن اختبار جرانجر أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الواردات في الأجل القصير أي إن التغير في الناتج لا يؤدي إلى التغير في الواردات في الأجل القصير.

وهذا يتفق مع الاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي والتي تؤكد أن ارتباط الدخل القومي بالواردات يكون طردياً غالباً (المرونة الدخلية للطلب على الواردات موجبة)، وتتحقق هذه العلاقة إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك، أو إذا لم يكن هناك إنتاج محلي بديل للسلعة، وهو ما يشير إلى عدم نجاح سياسة إحلال المستوردات، حيث أن نجاح سياسة إحلال الورادات يدفع بالمرونة الدخلية للطلب على الواردات نحو الصفر أو الوصول إلى قيمة سالبة وهو بخلاف الحالة المدروسة.

ت- من خلال التحليل النظري لبيانات الناتج المحلي والواردات تبين أن نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة 41.3% (باستثناء فترة الحرب)[2] بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط 4.23% مقابل نمو للناتج يقارب 4.9% أي هناك ارتفاع في متوسط الميل للاستيراد بشكل عام، وهذا يدل على أهمية الواردات في الاقتصاد السوري وعمق اعتماده على السوق الخارجية في الحصول على حاجاته سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وهذا ما دللت عليه فترة الحرب حيث لوحظ شح العديد من المنتجات في السوق السورية والذي انعكس في الارتفاع الكبير في أسعارها

التوصيات:

تبين من نتائج الدراسة أن الواردات تسبب الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تشير أيضاً إلى عدم نجاح سياسة إحلال المستوردات لذا ومن أجل تحقيق أهداف سياسة التجارة الخارجية (وخاصةً دعم الإنتاج المحلي، والحد من استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محلياً) يجب إعادة تقييم بيئة الأعمال في السوق السورية، والتخطيط لاستراتيجيات فعالة لتنويع وتطوير الإنتاج، ورفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتج المحلي، حيث أن الإنتاج هو المخرج الفعال لتخفيض فاتورة الاستيراد وتقليص الاعتماد على المنتجات الأجنبية، وهذا يتطلب تحسين طبيعة السوق المحلي والبيئة الاستثمارية أمام المستثمرين لرفع القدرة الإنتاجية محلياً في الأجل الطويل وفيما يلي بعض الخطوات التي قد تساعد في ذلك:

أ- تدخل الدولة بشكل أكبر لحماية الصناعات المحلية الناشئة، التي تشكّل بدائلاً لمستوردات استهلاكية محتملة، من خلال فرض تدابير تجارية حمائية تطبق بشكل مؤقت من أجل بناء ميزة نسبية في قطاع (قطاعات) محددة، لأنه على

2 على الرغم من العقوبات الخارجية على الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب على سورية إلا أنه استطاع أن يكسر الحواجز ويؤمن معظم وارداته من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية مع الدول الصديقة.

الرغم من غموض تأثير التدابير الحمائية على النمو الاقتصادي في المدى القصير، فإنه قد يكون للحماية المؤقتة لقطاعات محددة تأثير إيجابي على النمو المطرد في المدى الطويل.

ب- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على تخفيض قيمة المستوردات بحيث يتم التركيز على استيراد السلع الرأسمالية، أي السلع القادرة على إنتاج وسائل الإنتاج، والتي تتناسب مع إمكانيات وموارد الاقتصاد السوري، وفي هذا المجال يمكن أيضاً فرض رسوم جمركية تتناسب عكساً مع القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها المنتِج المحلي من استيرادِه للمنتجات الوسيطة كونها تستحوذ عل نسبة كبيرة من إجمالي المستوردات.

ت- إن سياسة الانفتاح التجاري التي تم تبنيها في إطار الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة يجب أن يكون قد رافقها سياسات تكميلية تهدف إلى تشجيع تمويل استثمارات جديدة، وتحسين جودة المؤسسات والقدرة على ضبط وتعلم مهارات جديدة، ثم إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن الأنشطة الأقل إنتاجية وتوجيهها نحو الأنشطة الواعدة، حيث إن تعزيز الاستثمار المحلي يعتبر المحدد الأساسي في تغيير هيكل الواردات.

أما بالنسبة للمرحلة الراهنة وبما يتوافق مع السياسات الحالية التي تهدف إلى ترشيد الاستيراد من خلال وضع قائمة بمجموعة من السلع المستوردة ليتم إقامة صناعات تكون بديلة لها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تفعيل العلاقات التجارية مع الدول الصديقة لأقصى درجة ممكنة والتي أثبتت أهميتها وخاصةً خلال فترة الحرب، مع مراجعة الاتفاقيات الموقعة أو المزمع توقيعها مع الشركاء التجاريين، بهدف تعظيم الاستفادة منها، وتقييم آثارها، وتجاوز كافة معوقاتها.

2. في ظل الشح الكبير في احتياطيات النقد الأجنبي وضعف الإنتاج المحلي الناجم عن الحرب فإنه قد يكون من المفيد التقييد الكلي للمستوردات مع الإعفاء الكامل للسلع الآتية من القيود الجمركية بشتى أشكالها:

- ✓ مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.
- ✓ مستلزمات المشاريع الصناعية وخاصةً الصناعية الزراعية.
- ✓ الأدوية والمواد الغذائية الأساسية التي لا يمكن إنتاج بديل محلي لها.
- ✓ إجراء مسح وتحديد دقيق للقطاعات التي يمكن إدراجها ضمن برنامج إحلال المستوردات وعرضها للاستثمار على أن يتم منحها مزايا وإعفاءات ضريبية وإدارية ضمن إطار زمني محدد.
- ✓ دعم الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير عبر الهيئات والمؤسسات المختصة بهذا الشأن وخاصةً هيئة دعم الصادرات لتأمين القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المنتجات الأساسية للاقتصاد السوري في ظل هذه الحرب.

References:

Abdul Rahman, T .*The Impact of Imports on Economic Growth: A Case Study of Algeria 1990-2010* Algeria. Revue Algérienne d'Economie et de Management .Vol(5) NO(1-2) 2014, 117-124.

Al-Kawaz, *A. Foreign trade and economic growth* Kuwait. Bridge of Development Magazine: The Arab Planning Institute. No(73), seventh year, 2008, 1-20.

Alrifai, A., Ismail, I., Ayed, M. *Analytical Study Of The Impact Of Syrian Imports On The National Economy During The Period (1995-2017)* Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series. Vol (42) No (1) 2020, 569-588.

Ashraf, M., REHMAN, S., GHAZALI, A and RAZA, A; ASAD, A. *Analyzing the causal relationship between imports and economic growth for Pakistan* USA. Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business. VOL (3), NO (2), 2011, 1716-1725.

Cheelo, C. *Determinants of imports demand in zambia*. Electronic, Publications from the University of Nairobi, 2009.

Chikhi,M. *Econometric Methods (Lectures and Applications).* 1nd. Ed. Dar Al-Hamed for *Publishing* & Distribution, Algeria, 2011.

Damodar, N. G. *Basic Econometrics* **.** Arabic Ed**.** (Transleted By Odeh.H.A & sAldesh, A. A), Dar Al Mareekh Publishing, Riyadh, Saudi Arabia ,2015**.**

Ebrahimi, N. *An Analysis of the Relationship of Imports and Economic Growth in Iran (Comparison of Systematic and Unsystematic Cointegration Methods with Neural Network)* Turkey. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol (7), Issue (2), 2017, 338-347

IMF. *The report of the experts of the International Monetary Fund in the context of the Article IV consultations for the year 2006* .

Ismael, E. *Measuring the effectiveness of Imports in influencing Economic Growth in Syria* Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series. Vol (40) No (3) 2012, 43-58.

Kim, S., Lim, H., & Park, D. *Could imports be beneficial for economic growth? some evidence from republic of korea*? Philippines. ERD Working Paper Series. No (103), 2007, 1-33.

Masjoni, M. *The relationship of the import policy with the internal growth of the national economy in the period between 1970-2001*. Master Thesis. Universite Ouargla- Kasdi Merbah - Faculty of Economic and Legal Sciences, Algeria, 2005.

Rajoub, S. *Capital goods imported and its role in the growth of the Jordanian economy 1995-1970*. Master Thesis. Yarmouk University- Faculty of Economics, Jordan 1997.

Sheikhy, M. *Econometrics Methods Lectures and Applications.* Algeria: I1, Al-Hamid Publishing House, Algeria, 2011.

State Planning Commission. *The tenth five-year plan (economic policies and components of the economic reform program)* Damascus, State Planning Commission. 2005.

Treasury, U. K. *Trade and the Global Economy: The role of international trade in productivity*, economic reform and growth. 2004.

UĞUR, A. *Import and Economic Growth in Turkey:Evidence from Multivariate VAR Analysis* Netherlands. East-West Journal of Economics and Business. Vol (11), No (1&2), 2008, 54-75.